الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
25 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سومرو (نائب الرئيس) . . . . . (باكستان)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٢٩: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخطيط موارد المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-65509 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد روزنثال (غواتيمالا) تولى رئاسة الجلسة السيد سومرو (باكستان) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطيط موارد المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/308 و A/65/389 و A/65/491 و A/65/576 و Al65/577)

١ - **السيد ياماكازي** (المراقب المالي): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة (A/65/491)، إن الهدف من الاستراتيجية هو الوصول بقيمة هذه التكنولوجيا إلى الحد الأقصى على نطاق الأمانة العامة العالمية، بغرض تعزيز فعالية المنظمة وكفاءة إنجازها للخدمات. وتتمثل التوجهات الرئيسية للاستراتيجية في التغلب على المصاعب التي تعزي شدة تجزؤ بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي بناء القدرات الاستراتيجية لهذه التكنولوجيا من خلال إدخال نظم وأدوات وطرائق محسنة. وقد أحرزت الأمانة العامة تقدما ملموسا في تنفيذ الجوانب المختلفة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويعمل الهيكل الإداري للتكنولوجيا بكامل طاقته. ويجري تنفيذ عدد من المشاريع الشديدة التأثير، بما في ذلك مشروع أوموجا، في إطار ثلاثة برامج استراتيجية في مجالات إدارة المعارف والموارد والهياكل الأساسية. بيد أن إحراز التقدم لم يكن سهلا، بسبب أن ولاية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أسس بدون إحداث زيادة في الميزانية أو ملاك موظفين، قد توسع نطاقها بشكل ملموس وتضاعف الطلب على خدمات المكتب مرات عديدة. وبرغم التحديات اكتمل إجراء استعراض هيكلي شامل لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، وفقا لما طلبته الجمعية العامة. ووفر هذا الاستعراض لأول مرة رؤية شفافة لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها على نطاق الأمانة العامة، وساعد على تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين.

٢ - وعلى أساس ذلك التقييم الهيكلي، يقترح الأمين العام تنفيذ أربعة مشاريع من أجل تحقيق تحسن كبير في عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل الغرض من ثلاثة مشاريع منها تتعلق بعولمة مكاتب الخدمات وترشيد مراكز البيانات وترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في معالجة تجزؤ أنشطتها ومواردها، بينما يرمي المشروع الرابع المتعلق بتعزيز قدرات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إنشاء آليات تمنع تجزؤ التكنولوجيا في المستقبل، من خلال تحسين التخطيط والتنسيق، مع زيادة شفافية قدراتها في ذات الوقت.

٣ - ويؤمل أن تؤيد الدول الأعضاء تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برغم تجهم المناخ الاقتصادي الحالي، وبخاصة من خلال توفير الموارد اللازمة للمشاريع الحيوية الأربعة المقترحة، التي يمكن أن تحقق فوائد نوعية وكمية محسوسة للمنظمة.

٤ - ووصف التقرير المرحلي الثاني، عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة والتقديرات المنقحة تحت الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتحت بند عمليات حفظ السلام (A/65/389)، التقدم المحرز والتحديات الماثلة في عام ٢٠١٠، في مجال تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في

المؤسسة المعروف باسم مشروع أوموجا، الذي يمثل المرتكز الأساسي لعملية الإصلاح الإداري في الأمم المتحدة، ويتيح فرصة فريدة لتغيير الطريقة التي تنجز بها المنظمة مهام ولاياتها. وسيجري، وفق ''خيار المرحلة التجريبية الأولى'' لمشروع أوموجا الذي وافقت عليه الجمعية العامة، بدء تنفيذ المشروع في موقع تجريبي في عام ٢٠١٢، قبل نشره على نطاق المنظمة بأسرها. وقد صمم النموذج التشغيلي الإداري المستقبلي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، وسيجري تكييفه في عام ٢٠١١ ليلائم الخواص التقنية لنظام البرمجيات المستقبلي، ومن ثم يجري إعداد النموذج التطبيقي الأولي واختباره وصقله.

٥ - وطلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لتنفيذ مشروع أوموجا. وبينما اجتهد الفريق المعني بالمشروع كي يخفض تكلفة إدارته في العام الماضي، وظل يراقب الفرص لخفض توقعات تكلفته، وفقا لطلب الجمعية العامة فيما يختص بخيارات خفض التكاليف (الفقرة ١٣ من القرار ٦٤/٢٤٣)، لم يتسن إجراء تخفيضات كبيرة في التكلفة في هذه المرحلة دون حدوث تغييرات واضحة في الخطة والنهج اللذين أقرتهما الجمعية العامة. ولم يتغير حتى الآن المستوى العام لتوقعات التمويل التي قدرت في حدود ٣١٥ مليون دولار على امتداد فترة تنفيذ المشروع.

٦ - وأورد التقرير المرحلي الثالث، عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/308)، تفاصيل التقدم المحرز تجاه تنفيذ هذه المعايير للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. ووفر مشروع اعتماد المعايير الدولية على نطاق المنظومة، تحت رعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، الإرشاد والدعم لمنظمات الأمم المتحدة، من خلال مبادرات تشمل تنسيق السياسات والإرشاد المحاسبي وتبادل المعلومات التقنية وإعداد التدريب على المستوى المركزي وإشراك مرجعي حسابات خارجيين وتبادل المعلومات والخبرات. وواجهت عملية تنفيذ المعايير الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة تحديات كثيرة، على النحو المفصل في الفقرة ٢٧ من التقرير المرحلي الثالث، لكن اتخذت أيضا مبادرات عديدة في مجالات من قبيل إدارة المشاريع وإعداد السياسات المتعلقة بالمعايير وإدارة التغيير، بهدف التصدي لتلك التحديات وكفالة التنفيذ الكامل للمعايير الدولية بحلول عام ٢٠١٤. ونفذ برنامج الأغذية العالمي المعايير الدولية بنجاح في عام ٢٠٠٨، وترمي ثماني منظمات إلى تنفيذها في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

٧ - وتشمل التطورات الأخرى الهامة التي أبرزها التقرير، التعاون الوثيق مع مشروع أوموجا، مع التركيز بوجه خاص على كفالة تزامن وضع الاستراتيجيات، والحدود الزمنية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا، واطراد تنفيذ متطلبات المعايير في حدود ما تسمح به النظم والمعايير المحاسبية الحالية، وإشراك مجلس مراجعي الحسابات بشكل نشط.

٨ - **السيدة مكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أعربت، وهي تعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/576)، عن ترحيبها بالتقدم المحرز تجاه إكمال فترة تصميم مشروع أوموجا. وبينما ظل المشروع على الطريق المؤدية إلى إكمال تنفيذه في عام ٢٠١٣، في حدود توقعات الاحتياجات من الموارد والإطار الزمني المحدد، ظل ارتفاع معدل الشواغر في الفريق المعني بالمشروع مثار قلق. ويتعين ملء هذه الشواغر من باب الأولوية. ومن الضروري أيضا تسريع إجراءات اختيار الخبراء المعنيين. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يبدي الأمين العام موافقته على سد الفجوات التي حددت في تشكيل الفريق المعني بتخطيط الموارد في المؤسسة، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز

القدرات الداخلية ونقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى موظفي البرامج والمشاريع.

٩ - ولم يطرح الأمين العام خيارات لخفض تكلفة المشروع، حسبما طلبت الجمعية العامة، لكنه اقترح عددا من التدابير لاحتواء التكاليف. ولاحظت اللجنة الاستشارية وجود فرص لقيام شراكات مع كيانات أخرى بالأمم المتحدة ولاقتسام التكلفة من خلال تطوير حلول مشتركة.

١٠ - وينبغي أن يقدم الأمين العام قائمة جرد بالنظم التي يمكن الاستعاضة عنها بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ويتعين أن يتعاون الفريق المعني بتخطيط الموارد في المؤسسة مع الوحدات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد هذه القائمة، وأن يجري تنسيق التخطيط لوقف العمل بالنظم قيد النظر مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون مع المكتب عند انتقال المشروع من مرحلة التصميم إلى مرحلة البناء، نظرا إلى أن تعهد نظام تخطيط الموارد في المؤسسة عند اكتماله، سيجري في إطار برنامج إدارة موارد المكتب. وينبغي أن يؤخذ نظام تخطيط الموارد على أنه النظام المركزي للوثائق على نطاق المنظمة والمصدر الرسمي للبيانات التي تحتاجها جميع موارد البيانات التحتية المتصلة بإدارة الشؤون البشرية والمالية والمادية.

١١ - وتطرقت الرئيسة إلى حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقالت إن التقدم المحرز فيما يتصل بإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج الاستراتيجية الثلاثة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الجهود المبذولة تجاه تحقيق الاتساق على نطاق المنظمة، تستحق الإشادة. وأعربت عن ترحيب اللجنة الاستشارية أيضا بالاستعراض الهيكلي الشامل وتأكيدها للدور الذي يمكن أن يؤديه مكتب قوي ومركزي ومستقل في مجال عكس مسار التجزؤ الحالي لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٢ - وفيما يتعلق بالمشاريع الأربعة التي اقترحها الأمين العام في أعقاب الاستعراض الهيكلي، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يؤذن للأمين العام بالاستمرار في تنفيذ المشروع ٣، ترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا إلى أن ترسيم حدود الوظائف وتحديد أماكن تنفيذ أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد نموذج عام لملاك الموظفين، شروط مسبقة للتغييرات التنظيمية الضرورية في الهيكل الإداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصت اللجنة الاستشارية كذلك بأن يستعرض الأمين العام تحديد الأولويات والمراحل للمشاريع المتبقية وأن يقدم نهج بديلة للتنفيذ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وينبغي، ريثما يجري النظر في تلك المقترحات، أن يواصل الأمين العام تنفيذ المشروع ١، عولمة مكاتب الخدمات، وأن يؤذن له بالاستمرار في تنفيذ أنشطة المشروع المقررة لعام ٢٠١١. وفيما يختص بالمشروع ٤، تعزيز قدرات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رأت اللجنة أنه يتعين أن يتخذ الأمين العام نهجا أكثر تدرجا لبناء قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، وأن الطريقة المثلى لذلك تشمل إعادة تخصيص الموارد المحررة نتيجة مكاسب الكفاءة، وأوصت بتقديم مساعدة عامة مؤقتة تعادل الوظائف السبع من رتبة ف-٤، باعتبار أنها تشكل قدرة إضافية للمكتب، ريثما تقدم المقترحات البديلة. وينبغي توفير جميع الاحتياجات الإضافية في إطار الموارد المأذون بها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وأن يدرج الإنفاق الفعلي في تقرير الأداء الثاني.

١٣ - وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/308).

١٤ - **السيد الشحاري** (اليمن):تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تدرك تماما ضرورة وجود بنية تحتية سليمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تتحسن كفاءة المنظمة وفعاليتها وتتعزز الشفافية والمساءلة فيها، وأعرب عن ترحيب المجموعة بإعداد خط زمني ذي تفاصيل أوضح لمشروع أوموجا والتقدم المحرز تجاه إكمال مرحلة تصميمه. ومع أن تنفيذ المشروع مجهود متعدد الجوانب فقد وفرت له الدول الأعضاء الموارد بالفعل وحاز على تأييدها السياسي القوي. وطالما استمر اعتماد الموارد اللازمة له ستظل المسؤولية عن فعالية تنفيذه على عاتق الإدارة بمفردها، أو بمزيد من الدقة على عاتق الأمين العام، الذي يتعين عليه في ضوء الطبيعة الشاملة للمشروع وشموله للمنظومة بأسرها، أن يؤكد قيادته للجهود ويشرك نفسه في التنفيذ بصورة مباشرة. وفي ذلك الصدد، أشارت المجموعة مع القلق إلى أن ٤٦ وظيفة فقط قد ملئت حتى ٣١ أب/أغسطس ٢٠١٠، من أصل ٨٠ وظيفة اعتمدت للمشروع. ويتعين على الأمين العام أن يملأ الشواغر بوصفها مسألة ملحة، مع مراعاة القواعد المعمول بها لاستقدام الموظفين على النحو الواجب.

١٥ - ورحبت المجموعة بالاستعراض الهيكلي الذي أجري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لكنها لاحظت أن إعداد تقريري الأمين العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/65/389) وعن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة (A/65/491) قد جرى على نحو غير منسق فيما يبدو. إذ بينما أشار التقرير الأول علي سبيل المثال، إلى إمكانية الاستعاضة بمشروع أوموجا عن ٦٩٠ نظاما، فإن كيفية مراعاة هذا الأمر في المشروع المقترح لترشيد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المدرج في تقرير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تبدو واضحة. وفي الحقيقة قدمت جميع المشاريع المقترحة الأربعة الواردة في ذلك التقرير على نحو ليس له صلة البتة بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

١٦ - وإذ لاحظت المجموعة أن الميزانية السنوية التي خصصتها المنظمة للمشروع قدرت بمبلغ ٧٧٤ مليون دولار، وأن مجموع عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ ٤ ٢١٩ موظفا، وأن الأمين العام طلب ١٤٠ مليون دولار إضافية من أجل المزيد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى احتياجات تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة التي قدرت بحوالي ٣١٦ مليون دولار، فقد أبدت قلقها العميق لأن مجالات فنية عديدة في المنظمة تعاني قصورا مزمنا في التمويل مما يؤثر بصورة سلبية على تنفيذ مهام ولاياتها. وأشار المتحدث إلى أن الوفورات التي تحققت نتيجة تطبيق تدابير الكفاءة سيجري تحويلها إلى حساب التنمية، عملا بقرار الجمعية العامة ١٥/٥٤، معربا عن القلق حيال بيان الأمين العام الذي ذكر فيه أن هذه الوفورات يمكن تحويلها إلى مجالات وظيفية ذات قيمة أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - ولم يطرح الأمين العام أساسا منطقيا قويا يبرر اختيار الموقع الحالي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهيكل التنظيمي للمنظمة. وأثبت طلب موارد إضافية تحت بند المشروع ٤، أن مقترح المشروع الأصلي، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، غير قابل للتطبيق ويتعين أن يعاد النظر فيه. وعلاوة على ذلك، طلبت المجموعة توضيح المعلومات التي قدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى اللجنة الاستشارية وأشار فيها إلى أن الأولوية القصوى منحت فقط للمشروعين

٣ و ٤ من مشاريع الاستعراض الهيكلي. وأعربت عن الأسف لأن الأمين العام قدم مقترحات مشروعات لا تعتبر ضمن الأولويات المتقدمة، محاولا فيما يبدو اتخاذ موقف وسط يمكنه من ''التفاوض'' مع الدول الأعضاء؛ وهو نهج يضعف ثقة الدول الأعضاء في المقترحات المستقبلية للأمين العام.

١٨ - وبينما أكدت المجموعة ضرورة مراعاة المتطلبات الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثات الميدانية وحذرت من مغبة تطبيق استراتيجية تؤدي إلى مركزية مفرطة، فقد شجعت أيضا الأمين العام على ترصد الفرص المستقبلية للتلاحم، واعتماد حلول وإجراءات ومعايير مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفقا للتكليف الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤.

١٩ - ويتعين على المنظمة أن تغتنم فرصة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل التغلب على بعض المشاكل التي يعانيها نظامها المحاسبي الحالي. ومثال ذلك هو توحيد تطبيق المعايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لكفالة اتساق البيانات المالية للكيانات المختلفة وقابليتها للمقارنة. ويتعين على الأمين العام، بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يواصل تنسيق جميع جوانب عملية الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهناك حاجة لاستراتيجية شاملة لتدريب الموظفين من أجل خفض المخاطر الجمة التي تنطوي عليها عملية الانتقال. وأخيرا، ينبغي أن يتسم الجدول الزمني لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بالواقعية وأن يتزامن مع إدخال نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ونظرا إلى أن تأخر تنفيذ مشروع أوموجا يؤثر بشكل مباشر على تنفيذ المعايير، يتعين على الأمين العام ألا يدخر جهدا في سبيل كفالة الالتزام بالجدول الزمني المقترح لمشروع أوموجا.

٢٠ - **د. دي بريتير** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المرشحين للانضمام للاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدي عملية الاستقرار والانتساب الجبل الأسود وصربيا بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فأعرب عن ترحيب الاتحاد بالعمل الذي نفذته حتى اليوم الأمانة العامة بشأن مشروع أوموجا، على نحو يتيح الفرصة لتعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها من خلال تبسيط إدارة المعلومات والأعمال الرسمية. ويمثل الالتزام المستمر في الأجل الطويل عنصرا حيويا في قبول النظام الجديد وجني فوائده على نطاق المنظومة.

٢١ - وأعرب المتحدث عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بالعمل الذي تؤديه فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال إدارة التنوع الذي بدأ ظهوره في مجال السياسات المحاسبية وسط المنظمات. ومن شأن ذلك أن ييسر إجراء المقارنات بين المعلومات المالية على نطاق المؤسسات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية وجود استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، ويرحب بالجهود الرامية إلى إيجاد مزيد من فرص التلاحم وباعتماد معايير مشتركة وحلول شاملة لمنظومة الأمم المتحدة، ويشجع كل ما ذكر. بيد أن الاتحاد لديه أسئلة فيما يتعلق بتفاصيل المشاريع التي تقدم مقترحاتها ويتساءل عن السبب في تقديم الأمين العام للمقترح في سنة غير سنة الميزانية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أهمية تفادي اتخاذ نهج تجزيئي يؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في ميزانية برنامجية جرت الموافقة عليها بالفعل. ولذا يتفق مع اللجنة الاستشارية فيما ذهبت إليه من أنه كان من الواجب عرض مقترح الاحتياجات من الموارد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ولفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٣ - **السيد غوربر** (سويسرا): تحدث نيابة عن ليختنشتاين أيضا، فأعرب عن ترحيب الوفدين بالتقدم الكبير المحرز أثناء فترة تصميم مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وعن ثقتهما في أن يحافظ المشروع على مساره وأن يظل داخل حدود الميزانية بل وأن تنخفض تكلفته عنها. وأعرب المتحدث أيضا عن تشجيع الوفدين لاستمرار الفريق المعني بمشروع أوموجا في استكشاف المسائل الشاملة للقطاعات المختلفة وتحين فرص التفاعل بهدف تحسين الوظائف الإدارية للأمانة العامة وإنجازها للخدمات، الشيء الذي سيزيد من قيمة هذا الحل الجديد. وأعرب عن ترحيب الوفدين بمقترح الأمين العام أن يعاد تخصيص الموارد من الخدمات التعاقدية لاستيفاء الاحتياجات الإضافية للوظائف المؤقتة بصورة لا تؤدي إلى زيادة التكلفة. وفي ذلك الصدد، حث الوفدان الأمانة العامة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع استقدام الموظفين.

٢٤ - ونظرا إلى اقتناع الوفدين بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي في تعزيز فعالية إدارة الأمم المتحدة، فقد أعربا عن ترحيبهما بالتقدم المحرز منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢. بيد أن استنتاجات الاستعراض الهيكلي، التي سلطت الضوء على تجزؤ الجهود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، أوضحت أنه على الرغم من أن تأسيس مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان خطوة على الطريق الصحيح، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. ويتعين على المكتب تولي زمام جهود تجميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللامركزية كلها، من أجل وضع حلول متسقة لمسائل هذه التكنولوجيا وتنفيذها على نطاق المنظمة بأكملها. وأعرب الوفدان عن ترحيبهما من حيث المبدأ بمقترحات الأمين العام بشأن معالجة المشاكل التي أبرزها الاستعراض الهيكلي، إلا انه يجب تخطيط المشاريع الأربعة وترتيبها بحصافة من أجل خفض التكاليف المبدئية وتحقيق الفوائد في المجالات الأشد إلحاحا في ذات الوقت. وتمثل توصيات اللجنة الاستشارية نقطة بداية طيبة للمناقشات في هذا الصدد.

٢٥ - وفيما يختص بالجدول الزمني لاعتماد الأمانة العامة للأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لن يقبل الوفدان تأخير اعتماد المعايير مرة أخرى لما بعد عام ٢٠١٤. كما أن نجاح إدماج المعايير في مشروع أوموجا على قدر كبير من الأهمية لتنفيذها.

٢٦ - **السيد تان** (سنغافورة): أعرب عن تأييد وفده لاستراتيجية الأمين العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيبه بالحلول المقترحة لمعالجة جوانب القصور التي حددها الاستعراض الهيكلي. ويتعين في الوقت نفسه أخذ احتياجات المنظمة الطويلة الأجل في الاعتبار وتمحيص جميع المقترحات بحرص وتحديد أولوياتها من أجل كفالة اختيار ما يصلح منها لإنجاز أفضل النتائج وتمويله.

٢٧ - وأعرب المتحدث عن اغتباط وفده إذ لاحظ أن مشروع أوموجا لا يزال على الطريق الذي سيؤدي إلى تشغيله في حدود توقعات الإطار الزمني الواردة في التقرير المرحلي الأول (A/65/380). وينبغي إنشاء الآليات وتنسيب الموظفين كي تتحقق فوائد المبادرة في أقرب وقت ممكن. ويتعين أيضا التأكيد على أهمية وجود رؤية مشتركة للمشروع وسط جميع موظفي الأمم المتحدة، وكفالة الالتزام الفعال في الأجل الطويل من قبل جميع الأطراف الفاعلة. وأعرب المتحدث عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية فيما ذهبت إليه من أن استمرار التزام الأمين العام واللجنة الإدارية واللجنة التوجيهية للمشروع ضروري لتيسير التكيف مع التغيير وطرائق العمل المحسنة على نطاق المنظمة. ومن ثم يكون نجاح مشروع أوموجا رهنا بوجود قيادة مقتدرة

لإيجاد الدعم والتعاون اللازمين على جميع المستويات في المنظمة.

٢٨ - ويمثل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خطوة تجاه تحسين الإدارة وتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية في منظومة الأمم المتحدة. وتشكل الاستراتيجية المقترحة لاطراد إدماج متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في المعايير المحاسبية القائمة في الأمم المتحدة وفي نظم المعلومات فيها نهجا عمليا متوازنا وحريا بتيسير سلاسة الانتقال إلى المعايير الدولية وتوضيح المتطلبات المتصلة بها والمتعلقة بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وعلاوة على ذلك، يتوقف اعتماد المعايير الدولية إلى حد ما على التقدم المحرز تجاه تنفيذ مشروع أوموجا. ويتطلب ذلك استمرار التنسيق اللصيق بين المشروعين وتراصف أنشطتهما، من أجل كفالة تنفيذهما في حدود الجداول الزمنية المحددة.

٢٩ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ترحيب وفده بالتقدم الذي أحرزه الفريق المعني بمشروع أوموجا وبجهوده المتواصلة من أجل إيجاد طرائق لخفض التكاليف، وفقا لطلب الجمعية العامة. وسيمكن نجاح تنفيذ المشروع المنظمة من إدخال تحسينات كبيرة على إنجاز مهام ولاياتها في المقر والمكاتب الميدانية. وفي ذلك الصدد، يمثل الاستقدام الجيد التوقيت للموظفين والخبراء في المجالات المعنية عنصرا حاسما لبدء تشغيل المشروع في الوقت المحدد وفي إطار الموارد المخصصة في الميزانية. وقال المتحدث إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن وجوب اتساق المعايير التقنية لمشروع أوموجا ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتمال نشوء الحاجة لاستعراض وتوضيح أدوار ومسؤوليات كل من فريق الإدارة التقنية لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعين على الأمين العام بذل كل جهد ممكن لملء الشواغر وكفالة تلقي مشروع أوموجا الدعم الكامل من جميع أقسام المنظمة باعتباره مسألة ذات أولوية.

٣٠ - ويتسم وجود نظام فعال ومترابط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة بأهمية قصوى في مجال دعم احتياجات التشغيل اليومية للمنظمة وتيسير تنفيذ المشاريع الحيوية لتحسين أعمالها الرسمية، مثل مشروع أوموجا، وإدارة المعارف من أجل إنجاز الالتزامات تجاه المجتمع الدولي. وفيما يتعلق باستنتاجات الاستعراض الهيكلي، أعرب المتحدث عن موافقة وفده على ضرورة تعزيز الشفافية من أجل تحسين إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في أنه يتعين أخذ المتطلبات الفريدة للبعثات الميدانية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة الاتصالات، في الحسبان عند إعداد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري اتخاذ نهج منسق لتيسير إنجاز الخدمات الأساسية بسلاسة.

٣١ - وأعرب المتحدث عن تفاؤل وفده المستمر بشأن المشاريع التي اقترحها الأمين العام. فالمشروع ٣ أساسي لتحسين تخطيط الموارد البشرية، حيث يتعلق بإدارة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاجيتهم، وله أيضا مستقبل كبير باعتباره وسيلة لتعزيز كفاءة التكلفة. والمشروعان ١ و ٢ لهما سمة برنامجية وييسران الاستجابة الضرورية لازدواجية الأدوار والمسؤوليات داخل الأمانة العامة. وقال المتحدث إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن إعادة تخصيص الموارد المحررة نتيجة مكاسب الكفاءة يمثل نهجا سليما تجاه تعزيز قدرة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحيال تنفيذ المشروع ٣ والتخطيط للمشروع ١. وأضاف أن وفده بصدد اقتراح أن يقوم كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإعداد خطة عمل محكمة، تتضمن ميزانية كاملة وأطر زمنية ونقاط مرجعية

قابلة للقياس الكمي، من أجل رصد التقدم والتحسينات، قبل إطلاق أي مشروع.

٣٢ - **السيد أوكوشي** (اليابان): أعرب عن ترحيب وفده بمبادرة الأمين العام لإجراء استعراض هيكلي لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وقال إنه يتعين اتخاذ خطوات لمعالجة ما أبرزه الاستعراض من تجزؤ وعدم اتساق العمليات وازدواجية الجهود وانعدام التكامل. لكن لا ينبغي تنفيذ الإصلاحات من أجلها هي فحسب، بل وأن تكون قائمة على تحليلات سليمة لكفاءة التكلفة وأن تأتي في سياق المناقشة العامة لميزانية المنظمة. وينبغي من حيث المبدأ أن يقتصر طلب موافقة الجمعية العامة في السنوات التي لا تقدم فيها ميزانية، فقط على المشاريع الملحة ذات الأولوية المتقدمة والفوائد الواضحة بشكل كامل.

٣٣ - ومن الضروري معرفة الكيفية التي ستستخدم بها موارد الموظفين التي ستتحرر نتيجة مكاسب الكفاءة، كي يتسنى تحديد الفوائد الحقيقية للمشاريع المقترحة إثر الاستعراض الهيكلي. وفي ذلك الصدد، قال المتحدث إن وفده غير مطمئن تماما للتوضيحات التي أدلت بها الأمانة العامة بشأن إعادة تخصيص كل تلك الموارد من الموظفين لأداء مهام ذات قيمة أكبر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الأنشطة الفنية الأخرى. ولذا ينبغي أن يشمل نتاج الاستعراض الذي طلبته اللجنة الاستشارية بشأن تحديد أولويات هذه المشاريع ومراحلها خطة قابلة للتطبيق وتستهدف رفع الكفاءة لمعالجة مسألة نشر موارد الموظفين المحررة من خلال تنفيذ هذه المشاريع.

٣٤- **السيد كيم يون - سانغ** (جمهورية كوريا): قال إن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد ترفا بل وسائل ضرورية لتمكين الأمانة العامة من التكيف مع البيئة المتغيرة دوما وتفادي التخلف عن ركب المنظمات الأخرى. ولذا يجب التأكيد على الأهمية القصوى للاستثمارات الجيدة التوقيت في المبادرات المختلفة لهذه التكنولوجيا وتنفيذها. وستأتي وفورات التكلفة القصيرة الأجل لتأخير هذه الاستثمارات على حساب مكاسب الكفاءة الأكثر ديمومة في الأجل الطويل. وعليه ينبغي أن توفر الجمعية العامة للأمانة العامة الإرشاد الذي تحتاج إليه لتحسين كفاءة المنظمة وتعزيز فعاليتها.

٣٥ - وفيما يتعلق بوضع معايير وأنشطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها على نطاق المنظمة، ينبغي أن يبدي كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقدرة قيادية كبيرة تكفل كفاءة استخدام مواردها وإدخال تحسينات علي بيئتها. وعلاوة على ذلك، يتعين عليه مضاعفة جهوده في مجال تنسيق الاحتياجات والاهتمامات المختلفة داخل الأمانة العامة وفي مجال التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويتسم بأهمية قصوى أيضا التأييد الكامل من قبل جميع الإدارات والبعثات ذات الصلة وجميع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل تأسيس نظم عالمية متكاملة وتتسم بالشفافية والمساءلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٦ - وتستحق الأمانة العامة الإشادة على استعراضها الهيكلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن ما جرى التوصل إليه من أن بيئتها الحالية شديدة التجزؤ وغير موحدة وتعاني من الازدواجية واللامركزية، مثير للقلق. وأكد المتحدث أن وفده سيستعرض المشاريع الأربعة التي اقترحها الأمين العام، وسيقارن بين التكاليف المباشرة والفوائد المستقبلية بغرض تحديد ما إذا كانت الموارد المطلوبة مناسبة

٣٧ - وقال إن وفده لاحظ إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. وأعرب عن ترحيب الوفد بمبادرة الأمين العام المتعلقة بإعادة تخصيص الموارد من

الخدمات التعاقدية إلى الوظائف، مما سيتيح إمكانية أداء بعض المهام، التي كان يستعان فيها بمصادر خارجية في السابق، بمزيد من الفعالية والكفاءة علي يد موظفين في الداخل، على نحو يؤدي إلى وفورات في الميزانية تقدر بحوالي ١,٧ مليون دولار. وقال إن وفده سيستعرض بحرص الزيادة المقترحة في موارد موظفي المشاريع.

٣٨ - **السيد بانكين** (الاتحاد الروسي): تحدث عن ضرورة تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمقابلة احتياجات المنظمة وتعزيز صنع القرارات وتوثيق التعاون مع الشركاء. وقال إن المنظمة تنفق ما مجمله ٨٣٢ مليون دولار سنويا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتستخدم أكثر من ٤ ٠٠٠ موظف في ذلك القطاع. وتعكس تلك الأرقام الأولوية التي تمنحها الدول الأعضاء لتحديث الأمم المتحدة.

٣٩ - وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات لم يجر تبليغ الدول الأعضاء بوجود احتياجات إضافية في النفقات من أجل إصلاح بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، وهي عملية لا يتسنى بدونها العمل على الوصول بالنواتج إلى المستويات المثلى وتحقيق الكفاءة. وهي استنتاجات تثير الانزعاج لا سيما وأن البنية الحالية قد صاغتها المكاتب المختصة في الأمانة على مدى سنوات وكثر الحديث عن أنها البنية المثلى للأمم المتحدة. ومن المؤسف أيضا أن تقدم طلبات التمويل خارج إطار الدورات العادية للميزانية، على نحو يخالف الأنظمة المالية.

٤٠ - وتستند مكاسب الكفاءة السنوية المتوقعة التي تتراوح بين ٧١,٣ و ١٠١,٨ مليون دولار، التي ستحققها المبادرات المقترحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفوائد الكمية المقدرة التي تتراوح بين ١٣٤ و ٢٢٤ مليون دولار، التي سيحققها مشروع أوموجا، إلى تقديرات جزافية لا تعكس الاتجاهات الحالية والاحتياجات المستقبلية لولايات الأمم المتحدة، بما في ذلك ولايات حفظ السلام. ونظرا إلى أن الوظائف الإدارية تشكل القسم الأكبر من جميع أنشطة الأمم المتحدة، يجب أن تؤدي إصلاحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة إلى تخفيف العبء الإداري وخفض التكاليف. ومن الضروري تحديد كم الموارد الإدارية التي ستتحرر من خلال ذلك كي يتسنى تحديد الفوائد الفعلية للإصلاحات المقترحة. والأمر متروك للجمعية العامة لتحدد كيفية استخدام تلك الموارد.

مسائل أخرى

٤١ - **السيدة سانشيز لوريتزو** (كوبا): قالت إن وفدها دعا إلى وضع حد للاستخدام غير المسؤول لعبارات من قبيل ''في إطار الموارد المتاحة'' أثناء المناقشات بشأن مشروعات القرارات المختلفة في اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة. وهي عبارات تكاد تستخدم بصورة حصرية في مشروعات القرارات التي تقدمها البلدان النامية والتي تهدف إلى تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع من هم أشد حاجة لذلك التعاون، ومن ثم تعزيز المرتكزات الإنمائية للمنظمة، وليس من بين تلك المبادرات ما هو شديد التكلفة. ولا تفعل الوفود التي تستخدم تلك العبارة سوى النذر اليسير بغرض الحد من النمو غير القابل للسيطرة للإضافات التي تطلب للبعثات السياسية الخاصة، التي تستحوذ الآن على نسبة ٧٦,٤ في المائة من مجموع الإضافات المتوقعة للميزانية العادية، مما يضير بالأنشطة التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب.

٤٢ - وأشار وفد المتحدثة إلى أحكام الجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء، علاوة على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع، التي سبق أن أقرها الجمعية العامة. والبلدان التي تسعى إلى استخدام هذه العبارات بغرض الحيلولة دون اعتماد مشروعات القرارات المقدمة من

البلدان النامية، تدرك جيدا أنها تتجاوز أحكام ولايات اللجان الفنية. ولا يقبل في ذلك الصدد أن تدمغ كوبا والأعضاء الآخرين لمجموعة الـ ٧٧ والصين بأنهم ''معوقون لتوافق الآراء''، حينما يطلبون احترام ولاية اللجنة الخامسة المتعلقة بالميزانية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يقدم كبار مسؤولي الأمانة العامة المنوط بهم واجب تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، تقديرات شاملة ودقيقة وواقعية للموارد.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٥.